

المحكمة التجارية المتخصصة آلية قضائية لتسوية النزاعات التجارية

Specialized commercial court is a judicial mechanism for settling
commercial disputes

♦ صافّة خيرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تيارت / الجزائر
مخبر الدراسات القانونية
safa_kheira@yahoo.com

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول: 2026/06/22

تاريخ الإرسال: 2026/04/21

الملخص:

إن القانون التجاري الجزائري يتمتع بذاتية مستقلة تميزه عن غيره من بقية فروع القانون الأخرى مثل سرعة الأنشطة التجارية، والائتمان الذي يتطلبه الحقل التجاري.

لذا كان لزاما تبني نهج قضائي تجاري منفصل عن النهج القضائي التقليدي يحمل في طياته مواصفات تختلف عن تلك الموجودة في القضاء المدني، والأمر لا يخص الإطار العضوي فحسب من قضاة ومستشارين بتشكيلتهم المتميزة وكفاءتهم العالية بل يتعدى الأمر إلى الإطار الوظيفي أي مدى فعالية الصلاحيات المنوطة بهم لإيجاد حلول للنزاعات التجارية القائمة.

لذا وجد المشرع الجزائري نفسه أمام حتمية مفادها إيجاد آلية قضائية تتماشى مع خصائص القانون التجاري وظروف النزاع التجاري ابتعادا عن طول الإجراءات فاستحدث المشرع المحكمة التجارية المتخصصة امتدادا للأقطاب التجارية المتخصصة.

كل هذا تسهلا لحل القضايا التجارية، وتعزيزا للثقة بين القضاء وأطراف النزاع، ناهيك عن مراعاة الكفاءة والتميز وبالأخص تبني مبدأ التخصص في أعضاء هيئة القضاء التجاري الجديد ثمينا لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الإطار القانوني للمحكمة التجارية المتخصصة – تأسيس المحكمة التجارية المتخصصة – تشكيلة أعضاء المحكمة التجارية المتخصصة – الاختصاص الإقليمي – الاختصاص النوعي – الصلح إجراء وجوبي أمام المحكمة التجارية المتخصصة.

Abstract:

Algerian commercial law has an independent character that distinguishes it from other branches of law, such as the speed of commercial activities and the reliability required by the commercial field.

Therefore, it was necessary to adopt a commercial judicial approach separate from the traditional judicial approach, which carries with it specifications that differ from those found in the civil judiciary. The matter does not only concern the organic framework of judges and advisors with their distinguished composition and endless competence, but rather the matter goes beyond the functional framework, that is, the extent of the effectiveness of the powers assigned to them to find solutions to existing commercial disputes.

Therefore, the Algerian legislator found himself faced with the inevitability of creating a judicial mechanism that is compatible with the characteristics of commercial law and the circumstances of the commercial dispute, avoiding lengthy procedures, so specialized commercial wisdom was created as an extension of the specialized commercial poles.

All of this is to facilitate the resolution of commercial cases, and to enhance trust between the judiciary and the parties to the dispute, not to mention taking into account efficiency and excellence, especially adopting the principle of specialization in the members of the new commercial judiciary, in order to keep pace with developments in the field of the economy.

Keywords: The legal framework of the Specialized Commercial Court - Establishment of the Specialized Commercial Court - Composition of the members of the Specialized Commercial Court - Regional jurisdiction - Specific jurisdiction - Conciliation is a mandatory procedure before the Specialized Commercial Court.

مقدمة:

عرفت المنظومة القانونية الجزائرية سنة 2022 عدة إصلاحات وتعديلات شملت جملة من القوانين وعلى رأسها قانون الإجراءات المدنية والإدارية، والقانون التجاري الذي يتمتع بطابعه المميز والمستقل، هذا الإصلاح سببه تفتح الدولة الجزائرية على غيرها من الدول ومشاركتها في العديد من المحافل الدولية وانضمامها لكثير من المؤتمرات الدولية لاسيما في المجال الرقمي واقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، مما أوجد أنشطة اقتصادية غير مألوفة في القوانين التقليدية.

صافّة خيرة

ومن هذا المنطلق استحدث المشرع الجزائري آلية قضائية جديدة لتسوية النزاعات بين أطراف النزاع حسب خصوصية النزاع، ألا وهي " المحكمة التجارية المتخصصة " التي تعتبر قفزة نوعية أراد بها المشرع الجزائري استحداث آلية قضائية متخصصة تفصل في المنازعات ذات الطابع التجاري، وهي هيئة صاحبة اختصاص أصيل في المجال التجاري رغبة من المشرع في التخلي عن طول الإجراءات وتعقيدها والانتقال إلى مبدأ التخصص والكفاءة والخبرة الكفيلة بحل النزاع على وجه دقيق وبأقل وقت ممكن.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في استحداث آلية قضائية كفيلة بتسوية النزاعات ذات الطابع التجاري ؟

للإجابة على هذه الإشكالية سيتم تبني منهجين أحدهما وصفي قائم على استعراض أهم النصوص القانونية المحيطة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والآخر منهج تحليلي يبرز مدى فعالية المحكمة التجارية المتخصصة ودورها في تسوية المنازعات التجارية لاسيما عند عرض المنازعات التجارية والاختصاص الوظيفي للمحكمة التجارية المتخصصة، دون إهمال المنهج المقارن سيما عند التركيز على الإطار العضوي أو التركيبة البشرية للمحكمة بين التشريع الجزائري والمقارن.

وحتى يتم تسليط الضوء على موضوع الدراسة وإضافته إلى المقصود سيتم تبني منهجية مزدوجة قوامها مبحثين، يتناول المبحث الأول الإطار القانوني للمحكمة التجارية المتخصصة من خلال تعريفها، وتحديد دوافع وأسباب استحداثها، ثم الإطار العضوي والوظيفي من خلال دراسة تشكيلتها واختصاصاتها الإقليمية والنوعية، وفي نهاية المبحثين ستكون خاتمة سيتم التطرق فيها إلى أهم النتائج والاقتراحات.

1- المبحث الأول: الإطار القانوني للمحكمة التجارية المتخصصة

إن مهمة التعريف لا تنأى بالتشريع بقدر ما تنأى بالفقه وأحيانا القضاء، وعليه بعد استقراء النصوص القانونية المنظمة للمحكمة التجارية المتخصصة الصادرة سنة 2022 سواء فيما يتعلق بالقانون المنظم للتقسيم القضائي أو قانون الإجراءات المدنية والإدارية فإنه لم يتم تعريف المحكمة التجارية المتخصصة، ولكن تم التأكيد على وجودها بدائرة اختصاص بعض المجالس القضائية، وكذا إطارها العضوي من التركيبة البشرية لها، ناهيك عن سيرها والإطار الإجرائي لها من خلال سبل التقاضي على مستواها.¹

وعليه يمكن القول أن المحكمة التجارية المتخصصة آلية قضائية أوجدها المشرع الجزائري في إطار برنامج الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة، ولعل أبرز دليل على ذلك صدور جملة من النصوص القانونية التي تعزز

¹ - القانون رقم 07-22 المؤرخ في 05 ماي 2022 المتضمن التقسيم القضائي، الجريدة الرسمية العدد 32 المؤرخة في 14 ماي 2022 .

المحكمة التجارية المتخصصة آلية قضائية لتسوية النزاعات التجارية

مكانة المستثمر سواء الوطني أو الأجنبي تشجعا على الاستثمار¹ واستقطاب وجذب أكبر عدد من المستثمرين، وتقديم جملة من الامتيازات والإعفاءات الضريبية والجمركية. لاسيما وأن الجزائر تتمتع بموقع استراتيجي هام وبيئة خصبة لجذب السواح²، وتبني سياسة المدينة المعاصرة منافسة للدول المتطورة وإنشاء مناطق صناعية ونشاطات كثيفة في مناطق متعددة، وهو ما عبر عنه المشرع الوطني من خلال استحداث العقار الاقتصادي³ سنة 2023.

1.1- المطلب الأول: نشأة المحكمة التجارية المتخصصة

تكريسا لمبدأ النزاهة والشفافية التامة، وتحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص قرر المشرع الجزائري استحداث آلية قضائية جديدة شغلها الشاغل وهدفها الرئيسي- حل النزاعات بطريقة أسرع عن طريق تركيبتها البشرية ذات الكفاءة العالية والتخصص المتميز موسومة ب: " المحكمة التجارية المتخصصة".

وهذا الأمر لم يكن فجأة بل تصادفت المنظومة القانونية الجزائرية سعيا لمبدأ التخصص العالي والنزاهة فكرة الأقطاب المتخصصة التي عمد المشرع الجزائري إلى تطبيقها في المجال التجاري نظرا لحيويته وديناميكيته، الأمر الذي مهد لإنشاء المحكمة التجارية المتخصصة بنفس المنحى باعتبارها آلية حصرية لتسوية النزاعات القائمة بين أطراف النزاع، كل هذا قصد تحسين صورة الدولة الجزائرية على الصعيد الدولي والرفع من الاقتصاد الوطني وتمكينه من مجابهة اقتصاديات الدول المتقدمة.

وعليه سيتم الحديث بغية إزالة اللبس عن مصطلح المحكمة التجارية المتخصصة عن تعريفها من خلال الفرع الأول، ثم تأسيسها بموجب الفرع الموالي.

الفرع الأول: تعريف المحكمة التجارية المتخصصة

تم تعريف المحكمة التجارية المتخصصة في العديد من النصوص القانونية الوطنية، لاسيما قانون الإجراءات المدنية والإدارية⁴، ويفهم من خلال مواد قانون الإجراءات المدنية والإدارية أن المحكمة التجارية

¹ - وهو ما أكد عليه المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 18-22 المتضمن قانون الاستثمار المؤرخ في 24 يوليو سنة 2022 الجريدة الرسمية العدد 50 ص 05، وكذا نصوصه التنظيمية فلأول مرة ولمقتضيات ضرورة التنظيم يتزامن صدور النص القانوني مع نصوصه التطبيقية ثمانية مراسيم تنفيذية ورئاسية بدءا من المرسوم التنفيذي رقم 22-296 حتى 22-303

² - من أهم أهداف استحداث المشرع الوطني للمحكمة التجارية المتخصصة وجود بيئة سياحية عبر عنها بالعقار السياحي ونظمتها من خلال القانون 17-23 بهدف استقطاب أكبر عدد من المستثمرين والسياح، وعند وقوع النزاع يتم حله عن طريق هذه الآلية، بل وتعتبر ضمانة للمستثمرين الوطنيين أو الأجانب وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل.

³ - استحدث المشرع الجزائري العقار الاقتصادي من خلال القانون رقم 17/23 المؤرخ في 15 نوفمبر 2023 المحدد لشروط وكيفية منح العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية العدد 73 ص 05، وفي نفس السنة صدرت خمس مراسيم تطبيقية بدءا بالمرسوم التنفيذي رقم 23-486 حتى 23-490.

⁴ - تم تعريف المحاكم التجارية على أنها: " إحدى محاكم الدرجة الأولى التابعة لولاية جهة القضاء العام، والتي تختص بالفصل في الدعاوى والمنازعات التجارية المختلفة." وفقا لما هو منصوص عليه في قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم.

صاففة خيرة

المتخصصة هي محكمة هدفها الأول تسوية النزاعات ذات الطابع التجاري، والواردة على سبيل الحصر- لا المثال ضمن أحكام هذا القانون،¹ لهذا سميت بالمحكمة التجارية المتخصصة، وهي آلية مستحدثة ببعض المجالس القضائية، أحكامها ابتدائية قابلة للاستئناف.²

وما يلاحظ على التعريف التشريعي أنه لم يعط تعريفا دقيقا شاملا جامعاً ومانعا لكل التأويلات، وهذا أمر متفق عليه سيما وأن المشرع لا تناط به مهمة التعريف بل يترك المسألة محل جدل بين الفقهاء والمؤلفين.³

الفرع الثاني: تأسيس المحكمة التجارية المتخصصة

إن فكرة تأسيس المحكمة التجارية المتخصصة تؤول إلى استقلالية القضاء التجاري بالفصل في المنازعات التجارية على سبيل الحصر، والتي تم تجسيدها في بادئ الأمر في الأقطاب المتخصصة على مستوى بعض المحاكم للنظر في منازعات التجارة الخارجية والبنوك والإفلاس والملكية الفكرية والتأمينات والنقل الجوي والمنازعات البحرية، ناهيك عن تركيبتها الجماعية إحقاقا للحق وإرساء مبادئ العدالة.⁴

سنة 2022 جاءت ضرورة تأسيس المحكمة التجارية المتخصصة سيما وأنها سنة التعديلات، فعدل القانون التجاري وعدل قانون الإجراءات المدنية والإدارية، لها ذاتيتها المستقلة من حيث إطارها العضوي أي تركيبتها البشرية ذات الكفاءة العالية مع احترام مبدأ التخصص، ووظيفتها الأساسية المتمثلة في تسوية النزاعات ذات الصبغة التجارية.

وإذا كانت الشريعة العامة للإجراءات المدنية قد أسست لفكرة الأقطاب المتخصصة للفصل في نزاعات معينة على مستوى بعض المحاكم لخصوصية النزاع، فإن الشريعة العامة للإجراءات الجزائية قد ضمت صوتها إليها معربة عن نيتها في احترام مبدأ التخصص تجسد ذلك من خلال تأسيس القطب الجزائي المتخصص وطنيا لمكافحة

وتعد المحكمة التجارية على هذا النحو محكمة متخصصة، إذ أنها لا تفصل سوى في طائفة محددة في المنازعات المتعلقة بالأعمال التجارية، المحددة حصرا ضمن أحكام المادة 536 مكرر من القانون رقم 13-22.

وقد تم استحداث هذه المحاكم بدائرة اختصاص بعض المجالس القضائية، تطبيقا لأحكام المادة 536 مكرر من القانون 13-22 وذلك ضمن المادة 06 من القانون 07-22 المتضمن التقسيم القضائي.

¹ - سادي حمزة/ العايب الشاذلي، المحكمة التجارية المتخصصة، مذكرة ماستر في قانون الأعمال، بقسم الحقوق، بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، للسنة الجامعية 2024/2025، ص 07.

² - القانون رقم 13-22 المؤرخ في 12 يوليو سنة 2022 يعدل ونجم القانون 09-08 المؤرخ في 25/02/2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية العدد 48.

³ - براغثة ساح، بولاحة شياء، دور المحكمة التجارية المتخصصة في حماية الاقتصاد الوطني، مذكرة ماستر في القانون، بقسم الحقوق بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة 08 ماي 1945 بقالة، للسنة الجامعية 2023/2024، ص 06.

⁴ - حول لدة، المحاكم التجارية المتخصصة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون خاص، بقسم الحقوق، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة عبد الحميد بن باديس، بمستغانم، للسنة الجامعية 2023/2024، ص 14.

المحكمة التجارية المتخصصة آلية قضائية لتسوية النزاعات التجارية

الجريمة ذات الطابع الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى القطب الجزائي المتخصص وطنيا لردع مختلف جرائم المعلومات أو الجرائم الرقمية.

وإن أصول التجارة تعود إلى المدن الإيطالية كجنوة وغيرها...، فقد عرفت في تلك الآونة في العصور الوسطى ازدهارا لا مثيل له ثم أدى إلى نشوب نزاعات باعتبار التجارة مصدرا رئيسيا لخلق الثروات الطائلة الأمر الذي تطلب إنشاء آلية لحل النزاعات وأبرز مثال عليها ما قاله المولى عز وجل في كتابه الحكيم في رحلتي الشتاء والصيف في سورة قريش.

ولعل أهم ما يميز المدن الإيطالية بروز نظام الطوائف الذي خلق نزاعات بين التجار المحترفين وذوي الخبرة وغيرهم من المبتدئين، حيث اكتسح التجار المحترفين ساحة الحقوق التجارية ثم سبب سخط غيرهم من التجار، هذا الاختلاف الطبقي عزز ظهور محاكم عهدت إلى أشخاص كفيلة بحل وتسوية مثل هذا النوع من النزاعات، وقد اشتهر في تلك المرحلة باسم القنصل وهو تاجر له خبرة معتبرة وكفاءة تجارية، والذي تطور إلى أن صارت تسمية المحاكم القنصلية نسبة إلى الشخص الذي توكل إليه مهمة الفصل في النزاعات التجارية.

أما إبان الحقبة الاستعمارية الفرنسية فقد شهدت الجزائر تأسيس محاكم صاحبة اختصاص أصيل في المنازعات التجارية، عرفت بتشكيلتها التجارية القائمة على طابع الخبرة الواسعة وإشراك التجار في التصويت على من يمثلهم أمما دون التركيز على مدى احترافية القضاة لحل النزاعات القائمة¹.

بعد الاستقلال تم إلغاء العمل بالتشريعات الفرنسية، وهذا تماشيا مع تبني المشرع الجزائري آنذاك لنظام وحدة القضاء دون مراعاة طبيعة المنازعة التجارية أو غيرها، وهذا تأكيداً لسياسة الدولة وعدم تركها المجال للقطاع الخاص باعتبارها دولة فتيحة قامت للتو من أنقاض المستعمر الفرنسي.. فكان لزاما عليها إدارة وتسيير مختلف الأملاك، حيث لم تشهد الدولة آنذاك فسح المجال للخواص أو تفتح الدولة الجزائرية على غيرها من الدول، فقد احتاجت إلى فترة زمنية كافية لتأسيسها وإعادة بناء قاعدتها الصلبة.

حتى قوانين الاستثمار آنذاك كانت متحفظة على استقطاب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب بقدر ما كان التركيز على الاستثمار الوطني.

كما أن الدولة الجزائرية آنذاك كانت قد اعتمدت النهج الاشتراكي كنظام اقتصادي، واجتماعي والقائم على احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي، والملكية الجماعية لمختلف وسائل الإنتاج والهياكل القاعدية ودعمها للمواد الأساسية تمهيدا لبسط سيطرتها ورقابتها وإشرافها على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى في المدن الإيطالية كانت هناك نظرات احتقار وازدراء للتجارة بصفة عامة ولا يمارسها إلا أراذل القوم حيث أنها كانت تقوم على الأنظمة الطوائفية ثم خلق طبقة بين المحترفين والمبتدئين الأمر الذي صعب تبني الدولة الجزائرية للمحاكم الخاصة بتسوية النزاعات التجارية حصرا.

¹ - براغنة، سماح، بولاحة شفاء، مرجع سابق، ص 10.

صاففة خيرة

وبقي الأمر على حاله بعد الاستقلال إلى غاية سنة 2022 أين عدل القانون التجاري وقانون الإجراءات المدنية والإدارية وصدر قانون الاستثمار (لابد من الإشارة إلى أن هذا الأمر كان موجود قبل سنة 2022 في ظل المرسوم رقم 88-201 وغيره من النصوص مثل قانون النقد والقرض، لكن تم تعزيزه بموجب قانون الاستثمار لسنة 2022) ، وكذا سنة 2023 بصدر قانون العقار الاقتصادي أين المشرع الجزائري قفزة نوعية تنبأ عن هبة الدولة الجزائرية في بسط رقابتها وإشرافها على القطاع الاقتصادي والأنشطة التجارية، وفتح المجال للمستثمرين الوطنيين أو الأجانب عن طريق تقديم ضمانات وتحفيزات ذات طابع مالي وجباي، وتأسيس المحكمة التجارية المتخصصة في حالة وقوع النزاع بين أطراف النزاع في المجال التجاري حصرا، وهذا تأكيداً لمسعى المشرع الرامي إلى تحقيق العدالة وتبني نظام قضائي قائم على مبدأ الشفافية والنخص، هذا دون إهمال صورة الدولة لدى الدول المتقدمة إذ في نظري تعتبر المحكمة التجارية المتخصصة إنجازا وتكريسا تشريعيا حافلا في مجال دعم التجارة والافتتاح الاقتصادي.

2.1- المطلب الثاني: مبررات تأسيس المحكمة التجارية المتخصصة

لابد وأن تأسيس المحكمة التجارية المتخصصة جاء نتيجة لجملة من الأسباب أدت إلى تواجدها يمكن تلخيصها فيما يلي:

بما أن الاقتصاد عصب الحياة ومحركها ليسير بها نحو التقدم فإنه يحتاج إلى تدخل تشريعي سريع وفعال باستخدام جهد قانوني وكفاءة في التطبيق تراعي حساسية وخصوصية القطاع، الأمر الذي أدى إلى تأسيس المحكمة التجارية المتخصصة لحاجة أطراف العلاقة الاقتصادية لنفاذ عقودهم وحماية مصالحهم لقضاء تجاري مستقل يتصف بالنزاهة والشفافية مرتكزا على الكفاءة العالية محترما مبدأ النخص.

السرعة في فصل النزاعات أهم باعث لنشأة المحكمة التجارية المتخصصة لتترعرع في كنف التنظيم القضائي العادي لتبعث على مسرح الحياة القانونية وتوكل لها مهمة الفصل في نزاعات تجارية بحتة.

ما يمكن تمييزه أيضا هو مسعى المشرع الجزائري الحديث إلى تكريس روح الإبداع والكفاءة العالية في مجال الفصل في النزاعات عن طريق تركيبة بشرية متخصصة للمحكمة التجارية المتخصصة.

مسيرة المشرع الجزائري للتطور السريع الذي يلحق المجتمعات، من خلال ظهور أنشطة اقتصادية حديثة تسترشد بالطرق الرقمية الحديثة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وما صاحبه من تقدم علمي يمكن استخدامه بطريقة تضر بالإنسانية، الأمر الذي تطلب تدخلا سريعا بإصلاح فوري وشامل للمنظومة القانونية على وجه الخصوص قانون الاستثمار، القانون التجاري... وغيرها.

خلق مناخ تجاري سليم ومحيط تنافسي- صحي خال من العوائق التشريعية والتنظيمية التي تحد من حرية الاستثمار والمبادرة الخاصة، ولذا كان لزاما لقيامها من أن تصحبها تدابير تواكبها وتساعد على إنجازها، ويتعلق الأمر بخلق آلية قضائية متخصصة لفض نزاعات تجارية لهذا تم تأسيس المحكمة التجارية المتخصصة.

المحكمة التجارية المتخصصة آلية قضائية لتسوية النزاعات التجارية

مكافحة الممارسات المختلفة التي يمكن أن تتولد عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي قد تخلقها مبادئ المنافسة غير المشروعة، لذا استوجب الأمر وجود قضاء متخصص له دراية كافية في مجال التجارة والاستثمار. خصوصية الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تحقق مكاسب عالية للأعوان الاقتصاديين لكن في الوقت ذاته قد تحقق خسائر فادحة الأمر الذي يتطلب ضرورة وجود قضاء دقيق متخصص طبيعة تسوية النزاع فيه قائمة على السرعة.¹

2- المبحث الثاني: الإطار العضوي والوظيفي للمحكمة التجارية المتخصصة

يقصد بالإطار العضوي للمحكمة التجارية المتخصصة التشكيلة البشرية لها، ومدى حرص المشرع الجزائري على كفاءتها كمعيار لشفافيتها ونزاهتها مع شيء من المقارنة مع بعض التشريعات كالتشريع الفرنسي. أما الإطار الوظيفي فيقصد به اختصاصات المحكمة التجارية المتخصصة من اختصاص إقليمي ونوعي فضلا عن إجراء الصلح وجوبيا في المنازعة التجارية. وعليه سيتم تسليط الضوء على الإطار العضوي من خلال المطلب الأول، ثم الإطار الوظيفي في المطلب الثاني.

1.2- المطلب الأول: الإطار العضوي للمحكمة التجارية المتخصصة

سيتم الحديث من خلال هذا المطلب عن تشكيلة المحكمة التجارية المتخصصة في التشريع الوطني والفرنسي بموجب الفرع الأول، ثم آليات انتقاء المساعدين في المحكمة التجارية المتخصصة من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: تشكيلة المحكمة التجارية المتخصصة في التشريع الوطني والفرنسي

من خلال هذا الفرع سيتم إلقاء نظرة على موقف المشرع الجزائري من التركيبة البشرية للمحكمة التجارية المتخصصة أولا، ومقارنتها بالمشرع الفرنسي ثانيا.

أولا: التركيبة البشرية للمحكمة التجارية المتخصصة في التشريع الجزائري

بعد استقراء نصوص قانون الإجراءات المدنية والإدارية يمكن القول أن المحكمة التجارية المتخصصة تتكون من عدة أقسام، وهذا باعتبارها جزء من النظام القضائي العادي في درجته الأولى، يتولى مهمة تحديد هذه الأقسام الرئيس بعد أخذ رأي وكيل الجمهورية، لتوزع أقسام المحكمة التجارية المتخصصة حسب عدد القضايا.

بالنسبة للتشكيلة فهي جباية تنعقد بقاضي رئيس وثلاثة مساعدين، إذ أن رؤساء الأقسام يتوزعون على شكل قاض رئيس لكل قسم يشرف على مساعدته أربعة مساعدين ممن لهم دراية بالشؤون التجارية احتراماً

¹ - سردو محمد، المحاكم التجارية المتخصصة في مواجهة تطور المعاملات التجارية، مداخلة، ص 07.

صافة خيرة

لمبدأ تخصص القضاة تجاريا، أما عن طبيعة آرائهم فهي تداولية وليس فقط على سبيل التشاور، وهو الأمر الذي كان غائبا في ظل القانون السابق قبل التعديل فقد منحت لهم صلاحية إبداء آرائهم عن طريق التصويت.

ثانيا: التركيبة البشرية للمحكمة التجارية المتخصصة في التشريع الفرنسي

اعتبر المشرع الفرنسي المحكمة التجارية المتخصصة محكمة ابتدائية تتميز بتشكيلتها بقضاة منتخبين لهم رأي استشاري مجاني، وكتب للمحكمة، ومندوبين قنصلية ليس على سبيل الحرفة بل لهم صفة التاجر يباشرون نشاطات تجارية.

تتكون المحكمة التجارية المتخصصة الفرنسية من جمعية عامة يتولى رئاستها قاضي، مدة رئاسته أربع سنوات.¹ وعليه يمكن التعليق على التركيبة البشرية الفرنسية مقارنة بالجزائرية فيها نوع من الاستقلالية لاسيما من حيث طريقة تولي المهام عن طريق الانتخاب في التشريع الفرنسي، مم يضيفي شفافية ونزاهة أكثر، في حين أن طريقة تولي مهام القضاء في الجزائر عن طريق التعيين.

الفرع الثاني: آليات انتقاء المساعدين في المحكمة التجارية المتخصصة

سيتم التطرق بموجب هذا الفرع لكيفية انتقاء المساعدين في المحكمة أولا، ثم شروط انتقائهم ثانيا.

أولا: كيفية انتقاء المساعدين في المحكمة

يسهر على كيفية انتقاء المساعدين في المحكمة لجنة يرأسها رئيس المجلس القضائي الواقع في دائرة اختصاصه موقع المحكمة التجارية المتخصصة، أو من ينوب عنه، رؤساء الأقسام والغرف للمحكمة التجارية المتخصصة والمجالس القضائية التابعة لاختصاص المحكمة التجارية المتخصصة، النائب العام كممثل للنياحة العامة وأمين ضبط رئيس يضطلع بمهمة أمانة اللجنة.²

مع إمكانية استعانة اللجنة بأي شخص تراه مناسبا لتيسير مهمتها، كما يحدد المساعدون بعدد لا يتجاوز 20 مساعدا بأمر من رئيس المحكمة التجارية المتخصصة، وهذا تبعا لنشاط وتعداد أقسامها.

¹ - سي فضيل الحاج، النظام القانوني للمحكمة التجارية المتخصصة في الجزائر، مقالة منشورة بمجلة الفكر القانوني والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الأغواط، المجلد السابع، العدد الثاني لسنة 2023، ص 359.

² - بوراة حياة، فديسي العلجة، إجراءات تسوية المنازعة التجارية وفقا لأحكام القانون 13-22 المعدل لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، مذكرة ماستر في الحقوق، بقسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل، للسنة الجامعية 2023/2022، ص 53.

المحكمة التجارية المتخصصة آلية قضائية لتسوية النزاعات التجارية

ثانيا: شروط انتقاء المساعدين في المحكمة

بعد الاطلاع على النصوص التنظيمية لشروط انتقاء المساعدين للمحكمة يمكن القول أن مساعد المحكمة التجارية المتخصصة الذي له رأي تداولي¹ ينبغي أن لا يكون من المحكوم عليهم بجريمة من الجرائم ماعدا الجرائم غير العمدية، لابد وأن يكون جزائري الجنسية، وأن تكون له سيرة حسنة مع حصوله على كافة الحقوق المدنية والسياسية.²

يجب على المساعد أداء اليمين القانونية قبل مباشرة مهامه فضلا عن خضوعه للتحقيق الإداري من قبل النيابة العامة ممثلة في شخصها النائب العام، يتم تسليم محضر التعيين ليتم تنصيبهم في جلسة رسمية للمحكمة التجارية المتخصصة.

2.2 المطلب الثاني: الإطار الوظيفي للمحكمة التجارية المتخصصة

يقصد بالإطار الوظيفي جملة الصلاحيات التي يعهد بها إلى المحكمة التجارية المتخصصة، ولعل من أهم صلاحياتها تسوية النزاعات التجارية، لذا سيتم استهلال المطلب بتحديد الاختصاص الإقليمي والنوعي للمحكمة التجارية المتخصصة، بموجب الفرع الأول، بينما سيتم تخصيص الفرع الثاني لإمكانية الصلح أو وجوبيته.

الفرع الأول: الاختصاص الإقليمي والنوعي للمحكمة التجارية المتخصصة

من خلال هذا الفرع سيتم الحديث عن الاختصاص الإقليمي للمحكمة التجارية المتخصصة، أولا، ثم تحليل الاختصاص النوعي للمحكمة التجارية المتخصصة ثانيا.

أولا: الاختصاص الإقليمي للمحكمة التجارية المتخصصة

قبل تحديد الاختصاص الإقليمي للمحكمة التجارية المتخصصة بصفة خاصة ينبغي تحديد تعريف الاختصاص الإقليمي، إذ يقصد بالاختصاص الإقليمي أو المحلي تحديد موقع الجهة القضائية ذات الدرجة الأولى من الإقليم الجزائري ككل.³

وعم أن الدراسة جاءت قاصرة على المحكمة التجارية المتخصصة فيمكن القول أنها ذات اختصاص إقليمي عبر مختلف ربوع الوطن، في بعض الولايات لها مقرات خاصة، وفي البعض الآخر يحتاج الأمر إلى قرار وزاري من قبل وزير العدل، وتطبيقا لقاعدة الدين مطلوب وليس محمول، فالبيئة على من ادعى واليمين على من أنكر. فإذا

¹ - ساسي حريزي، حسين شوشو، المحاكم التجارية المتخصصة في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق تخصص قانون أعمال، بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد البشير الإبراهيمي ببحر بوعريش، للسنة الجامعية 2024/2023، ص 14.

² - المرسوم التنفيذي رقم 52-23 المؤرخ في 14 جاني 2023 المتعلق بشروط وكيفية اختيار مساعدي المحكمة التجارية المتخصصة، الجريدة الرسمية العدد 02.

³ - حنان مازة، سعيد بوقرور، النظام القانوني للمحكمة التجارية المتخصصة، مقالة منشورة بمجلة الدراسات القانونية المقارنة، بجامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، المجلد 09، العدد 01، لسنة 2023، ص 266-286، ص 273.

صاففة خيرة

تم الاستناد إلى القواعد العامة المحددة للاختصاص الإقليمي فهي محكمة موطن المدعى عليه، فإذا كان المبدأ في القانون الجنائي أن الأصل براءة المتهم إلى أن تثبت إدانته فإن القواعد المدنية العامة تنبأ عن أن الأصل عدم انشغال الذمة إلى أن يثبت انشغالها بدين معين، أو براءة الذمة المالية، فجميع أموال المدين ضامنة للوفاء بدينه استنادا إلى مبدأ الضمان العام.

هذا كأصل ولكن لكل قاعدة عامة أو أصل استثناء، فقد أورد المشرع الجزائري جملة من الاستثناءات ولكن ليس بصفة إلزامية ذلك أن الاختصاص الإقليمي قواعده لاتعد من النظام العام، ولا يمكن للقاضي إثارتها من تلقاء نفسه بل لابد من طلبها من قبل أطراف النزاع مثلا المنازعات التجارية المتعلقة بصفة خاصة بالدعاوى المرفوعة ضد الشركات، كقاعدة عامة ينعقد الاختصاص للمحكمة التجارية المتخصصة لكن استثناءا يؤول الاختصاص فيها للهيئة القضائية الواقع ضمن اختصاصها أحد فروع الشركة المدعى عليها، وبم أنها من القواعد المكملة يمكن لأشخاص القانون التجاري الاتفاق فيما بينهم بوضع بنود تخص الاختصاص الإقليمي قبل وقوع النزاع، فالعقد شريعة المتعاقدين ليصبح الاتفاق هو السيد طبقا للقواعد العامة.

كما ترك المشرع فرصة التقاضي في منازعات الشركات التجارية لغير المحكمة التجارية المتخصصة، ألزم بصفة صريحة عدم مخالفة الاختصاص الإقليمية للمحكمة التجارية المتخصصة كمواد الملكية الفكرية وقضايا الإفلاس والتسوية القضائية للشركات، ومنازعات الشركاء، ليؤول الاختصاص للمقر الاجتماعي للشركة أو محل افتتاح الإفلاس والتسوية القضائية.

ثانيا: الاختصاص النوعي للمحكمة التجارية المتخصصة

حتى لا يقع العبء على جهة قضائية دون أخرى يتم توزيع الأعباء بين أقسام المحكمة داخل هيئة قضائية واحدة بالنظر إلى نوع الدعوى وحسب طبيعتها وهذا ما يعرف بالاختصاص النوعي.

أو يمكن القول أن الاختصاص النوعي هو بسط سلطة جهة قضائية معينة على نوع من القضايا، أو بعبارة أخرى هو صلاحية جهة قضائية في نوع محدد من النزاعات يتم الفصل فيها استنادا إلى طبيعة النزاع.

ويجدر التنويه إلى أن قواعد الاختصاص النوعي تختلف عن الاختصاص الإقليمي في كون قواعدها كلها أمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها أي أنها من النظام العام، إذ أن القسم التجاري ينظر حصرا في المنازعات التجارية وأحيانا المنازعات البحرية.

ونظرا للانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الدولة الجزائرية وتعديل قانون الاستثمار سنة 2022 بوضع بنود جديدة تستقطب المستثمرين وتجذبهم واحترام مبادئ التجارة القائمة على تهيئة المبادرة الخاصة والحرية أوكل المشرع الجزائري بصفة حصرية للمحكمة التجارية المتخصصة جملة من المنازعات مستهلا أولها بمنازعات الملكية الفكرية لتجلى حمايتها المدنية، أما الشق الجزائي أو ما يعرف بالحماية الجزائية فتخرج عن دائرة اختصاص المحكمة التجارية المتخصصة.

المحكمة التجارية المتخصصة آلية قضائية لتسوية النزاعات التجارية

وتعني الملكية الفكرية كل ما له علاقة بحماية حقوق الملكية الفكرية سواء كانت حقوق معنوية ذهنية أو فنية ويتعلق الأمر ببراءة الاختراع وحماية حقوق العلامات التجارية المبتكرة، وحقوق التأليف، وهذا بعد اعتمادها قانونا لدى الهيئات المختصة بذلك، وهذا ما يعرف باقتصاد المعرفة أو الاقتصاد الرقمي وما سيعود به من نفع على الاقتصاد الوطني.

ولعل مسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال إدراج المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال من سعيها لتحويل الطالب إلى رائد أعمال يقوم بابتكار فكرة يتم تطويرها واحتضانها لإنشاء مؤسسة اقتصادية عظمى مستقبلا، تدر أرباحا على صاحبها، وتساهم في حركة الاقتصاد من جهة أخرى.

فقد يتم النزاع بخصوص رفض تسجيل حقوق الملكية الفكرية أو عدم احترام مبادئ المنافسة المشروعة، أو استغلال حقوق الملكية الفكرية، أو في الجانب المادي منها من دفع الرسوم والضرائب أو انتحال الصفة والتزوير، عدم احترام بنود الاتفاقيات المتضمنة حقوق الملكية الفكرية.

كما تختص المحكمة التجارية المتخصصة نوعيا بمنازعات الشركات التجارية، فكما فسخ المشرع الجزائري لأشخاص القانون التجاري الطبيعيين مباشرة النشاط التجاري واتخاذ مهنة معتادة له، فتح المجال أمام الأشخاص المعنوية بهدف بعث روح التجارة ورفع قيمة النشاط الاقتصادي داخل الحقل التجاري، وبكثرة الأنشطة بين تلك الأشخاص المعنوية المتمثلة في الشركات تنتج صراعات لأن الهدف الأساسي هو تحقيق الربح، فخلق المشرع الجزائري آلية أكثر تخصصا في هذا المجال ليوكل لها مهمة الفصل في هذا النوع من النزاعات باعتبارها أكثر دراية وخبرة بمنازعات الشركات لأن هدف المشرع الجزائري من خلال سنه للقانون التجاري وقوانين الاستثمار هو الحفاظ على بقاء واستمرارية الشركات خدمة للاقتصاد الوطني، فإذا وقع النزاع تصدت له المحكمة التجارية المتخصصة وهي ليست وليدة الساعة بل سبق وأن خطى المشرع خطوة هامة عند إنشائه فكرة الأقطاب المتخصصة التي تبلورت إلى المحكمة التجارية المتخصصة.

وفي ذات الصدد أوكل المشرع الجزائري مهمة الفصل في منازعات الإفلاس والتسوية القضائية للمحكمة التجارية المتخصصة، فإذا فاقَتْ خصوم التاجر أصوله وقع في حالة إفلاس ليخضع لنظام الإفلاس وجوبا، الأمر الذي نثمنه سيما وأن التركيبة البشرية للمحكمة التجارية المتخصصة هي أكثر وعيا ودراية بالوضعية التي يؤول إليها التاجر المفلس، وحكمتهم في التعامل مع هذا وضع، سيما وأن أحكامه تعرف بالإعسار في القانون المدني " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة "، أو ما يسمى في القواعد العامة " نظرية الميسرة " مع صرامة النظام في القانون التجاري تمييزا عن القواعد العامة.

وما دمنا في ظل أحكام القانون التجاري أدرج المشرع الجزائري ضمن اختصاص المحكمة التجارية المتخصصة منازعات تقع بين أشخاص القانون التجاري والمؤسسات المالية باعتبارها أشخاص معنوية تاجرة، وهو ما يعبر عنه بالنشاط المالي أو المصرفي وخضوعه لأحكام النقد والقرض الذي عدل هو الآخر بمناسبة سنة التغييرات

. 2022

صاففة خيرة

تخضع التجارة البحرية والنقل الجوي وشركات التأمينات¹ عند النزاع لاختصاص المحكمة التجارية المتخصصة باعتبارها أعمال تجارية مزدوجة بين الموضوع والشكل والتي سبق تسليمها للأقطاب المتخصصة لكن سرعان ما تم تبني آلية قضائية جديدة فعهد بها إلى " المحكمة التجارية المتخصصة "، وأحكام المحكمة التجارية المتخصصة هي ابتدائية قابلة للاستئناف مثلها مثل المحكمة العادية.

إذا انتقلنا إلى نزاعات ناشئة على الصعيد الدولي في المجال التجاري، أي الاتفاقيات التي يبرمها الأعوان الاقتصاديين سواء كانوا وطنيين أو أجانب، طبيعيين أو معنويين، أوكل المشرع مهمة الفصل فيها للمحكمة التجارية المتخصصة.

الفرع الثاني: الصلح إجراء وجوبي أمام المحكمة التجارية المتخصصة

بعد عرض جملة المنازعات التجارية فقد حرص المشرع الجزائري على إيجاد آليات بديلة لحل النزاع بإيجاد لآلية الصلح والوساطة والتحكيم، لكن جعل من الصلح إجراء وجوبيا في مختلف أنواع النزاع التجاري،² وهو أمر يتم تثمينه وخطوة ينبغي تعزيزها في تاريخ القضاء الجزائري، فلطالما كان الصلح مظهرا جديدا من مظاهر إصلاح العدالة ومسعاها الرامي إلى تسوية النزاع بشكل ودي ويرضي جميع الأطراف، بالإضافة إلى أن هذا الأمر يعكس وجهة المشرع الهادفة إلى تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي والتخلي عن الردع بل تكريس سياسة الضبط وتقريب وجهات النظر مما يخلق وعيا لدى المتعاملين الاقتصاديين بتثمين روح المبادرة الخاصة بما يتماشى وطبيعة النشاط الاقتصادي.

فقواعد النظام العام التي جلها قواعد آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها لا تصدق في طبيعة الأعمال التجارية التي تحصر على مراعاة اتفاقات التجار ومبادئ القانون التجاري القائمة على السرعة والائتمان.

حيث أن الصلح يتم عن طريق إرادة أطراف النزاع³ وينتهى في الحصول على إجراء الصلح بطلب يتم تقديمه إلى رئيس المحكمة التجارية المتخصصة،⁴ ليقوم رئيس المحكمة التجارية المتخصصة في ظرف خمسة أيام بتعيين قاضي الصلح خلال مدة ثلاثة أشهر بإجراء الصلح مع مراعاة القواعد العامة المتعلقة بتبليغ أطراف النزاع بجلسة الصلح لينتهي الأمر بتحرير محضر إيجابي بقبول الصلح بين أطراف النزاع.

¹ - القانون رقم 04-06 المؤرخ في 20/02/2006 المعدل والمتمم للقانون رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية العدد 15 لسنة 2006.

² - مباركة بسمة، بلعسري فاطمة، القضاء التجاري في الجزائر بين المأمول والقانون، مقالة منشورة بمجلة الفكر القانوني والسياسي، بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الأغواط، المجلد السابع، العدد الأول 2023، ص ص 1179-1195، ص 1190.

³ - المادة 459 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26/09/1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

⁴ - صديقي عبد القادر، وسائل التسوية الودية للمنازعات التجارية وفقا للقانون رقم 22-13 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، مقالة منشورة بالمجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة عمار ثلجي بالأغواط، المجلد السادس، العدد الثاني، سبتمبر 2022، ص ص 64-82، ص 74.

المحكمة التجارية المتخصصة آلية قضائية لتسوية النزاعات التجارية

وخلال القيام بعملية الصلح أجاز المشرع للقاضي الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءة أو أي شخص يمكنه أن يساهم بشكل أو بآخر في الوصول إلى نتيجة مرضية للأطراف، وحل سلمي معقول ومناسب.

في حالة الصلح الإيجابي يحزر محضر الصلح، لكن في حالة الصلح السلبي أي لم يحقق الصلح أي نتيجة إيجابية مرضية لطرفي النزاع يحزر محضر عدم الصلح،¹ ليبقى أمام أطراف النزاع حلا وحيدا وهو اللجوء إلى المحكمة التجارية المتخصصة أي الحل القضائي، ويرفق عريضة افتتاح الدعوى بمحضر - عدم الصلح تحت طائلة عدم قبول الدعوى شكلا.²

خاتمة:

في ختام الدراسة يمكن القول أن المشرع الجزائري قد حقق خطوة إيجابية نحو التقدم الاقتصادي وتجسد ذلك من خلال خلقه آلية جديدة يعهد لها حل وتسوية العديد من النزاعات التجارية ألا وهي " المحكمة التجارية المتخصصة "، لاسيما وأن الدولة الجزائرية عرفت انفتاحا اقتصاديا وسعت إلى القيام بإصلاح شامل في مجال الاقتصاد وتجلى ذلك من خلال تعديلها لجملة النصوص القانونية سنة 2022 و 2023، فضلا عن إصلاح في قطاع العدالة عن طريق التخلي عن الردع وفتح المجال واسعا أمام الطرق البديلة لحل النزاع بغية تقريب وجهات النظر بين المتقاضين وتخفيف عبء الملفات على العدالة وطول الإجراءات القضائية وتعقيدها. وعليه بناء على ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

إن المحكمة التجارية المتخصصة آلية قضائية يعهد إليها حل النزاعات التجارية بصفة ابتدائية قابلة للاستئناف.

لم يكن تأسيس المحكمة التجارية المتخصصة بمحض الصدفة بل الفكرة تجسدت أولا في ظل الأقطاب التجارية المتخصصة ليم الانتقال إلى المحكمة التجارية المتخصصة.

أهم دوافع ومبررات إنشاء المحكمة التجارية المتخصصة الانتقال من نظام قضائي تقليدي إلى نظام قضائي حديث قوامه مبدأ التخصص والكفاءة العالية وإعطاء صورة أمثل لقطاع العدالة.

تمتع المحكمة التجارية المتخصصة بتركيبة بشرية متميزة تتبنى التخصص والخبرة، إذ تشكل من قاضي وأربعة مساعدين يتمتعون بالخبرة الكافية لحل النزاع من نوع تجاري بحت.

¹ - فروخ سميرة، المحاكم التجارية المتخصصة - مستجدات الوساطة في المادة التجارية على ضوء القانون رقم 13-22 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، مقالة منشورة بمجلة العلوم القانونية والاجتماعية، بجامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد التاسع، العدد الثاني، جوان 2024، ص 684-695، ص 685.

² - بوديسة مصطفى، ملاحظات في النظام القانوني للمحكمة التجارية المتخصصة، مقالة منشورة بالمجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، بجامعة عمار تليجي بالأغواط، العدد الأول، المجلد الثامن، ص 930-950، ص 941.

صاففة خيرة

للمحكمة التجارية المتخصصة اختصاص إقليمي، إذ وفقا للقواعد العامة الاختصاص الإقليمي يخضع لمحكمة موطن المدعى عليه مع ورود بعض الاستثناءات كمنازعات الشركات.

تم تحديد الاختصاص النوعي للمحكمة التجارية المتخصصة حسب نوع المنازعة التجارية حتى يتم تخفيف عبء القضايا على هيئة دون أخرى، وحتى يتم التفرغ التام لقضية دون إهمالها أو طول إجراءاتها.

يعتبر الصلح من الوسائل البديلة التي أوجدها المشرع لحل النزاعات التجارية ويعتبر إجراء وجوبيا تحت طائلة رفض الدعوى شكلا أمام المحكمة التجارية المتخصصة.

وعليه يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

بم أن المشرع الجزائري جعل من منازعات الملكية الفكرية أولى اهتمامات واختصاصات المحكمة التجارية المتخصصة فكان لزاما عليه مراعاة الثروة الرقمية التي يشهدها العالم اليوم وإدراجها ضمنها خاصة تلك التي يعتمد فيها على التقليد أو انتحال الصفة في مجال التعامل الإلكتروني.

كان ينبغي على المشرع الجزائري عدم ذكر المنازعات التجارية بصفة حصرية بل ترك المجال مفتوحا أمام قاضي المحكمة التجارية المتخصصة لإدراج أي نزاع قد يطرأ بين التجار كمنازعات المحل التجاري والعقود التجارية.

ذكر المشرع الجزائري وجوبية الصلح أمام المحكمة التجارية المتخصصة لكن أهمل إجراء وجوبية تواجد هيئة الدفاع ممثلة في شخص المحامي ولعل السبب هو خصوصية المنازعة التجارية، فلا يجد المتقاضي نفسه إلا أمام قاضي متخصص ومساعدين متخصصين لهم كفاءة وخبرة فهو بحاجة إلى محامي يمثلته أمام هاته الآلية القضائية المتميزة.

الثروة الرقمية أنجبت الحاجة إلى تواجد التقاضي الإلكتروني أمام المحكمة التجارية المتخصصة نقطة هامة غفل عنها المشرع الجزائري ينبغي تداركها تسريعا للإجراءات وتفاديا للتقاضي التقليدي وما ينجر عنه من طول للإجراءات بما لا يتناسب وخصوصية القانون التجاري.

ضرورة التنسيق بين وزارة التعليم العالي وقطاع العدالة عن طريق تنظيم تظاهرات علمية وأيام تكوينية تبادلها للجانب الأكاديمي والتطبيقي، وتبادل الثروة المعرفية بين الأجيال الحالية والمستقبلية، ذلك أن العمل الناجح لا يكتمل إلا بحكمة الشيوخ وحاس الشباب.

قائمة المراجع:

القوانين:

- القانون رقم 04-06 المؤرخ في 20/02/2006 المعدل والمتمم للقانون رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية العدد 15 لسنة 2008.

المحكمة التجارية المتخصصة آلية قضائية لتسوية النزاعات التجارية

- القانون رقم 07-22 المؤرخ في 05 ماي 2022 المتضمن التقسيم القضائي، الجريدة الرسمية العدد 32 المؤرخة في 14 ماي 2022 .

- القانون رقم 13-22 المؤرخ في 12 يوليو سنة 2022 يعدل ويتم القانون 09-08 المؤرخ في 2008/02/25 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية العدد 48 .

الأوامر:

- الأمر رقم 58-75 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

المراسيم:

- المرسوم التنفيذي رقم 52-23 المؤرخ في 14 جانفي 2023 المتعلق بشروط وكيفيات اختيار مساعدي المحكمة التجارية المتخصصة، الجريدة الرسمية العدد 02 .

المقالات المتخصصة:

01- صديقي عبد القادر، وسائل التسوية الودية للمنازعات التجارية وفقا للقانون رقم 13-22 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، مقالة منشورة بالمجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة عمار ثليجي بالأغواط، المجلد السادس، العدد الثاني، سبتمبر 2022، ص ص 64-82 .

02- بوديسة مصطفى، ملاحظات في النظام القانوني للمحكمة التجارية المتخصصة، مقالة منشورة بالمجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، بجامعة عمار ثليجي بالأغواط، العدد الأول، المجلد الثامن، ص ص 930-950 .

03- حنان مازة، سعيد بوقورور، النظام القانوني للمحكمة التجارية المتخصصة، مقالة منشورة بمجلة الدراسات القانونية المقارنة، بجامعة حسية بن بوعلي بالشلف، المجلد 09، العدد 01، لسنة 2023، ص ص 266-286 .

04- سي فضيل الحاج، النظام القانوني للمحكمة التجارية المتخصصة في الجزائر، مقالة منشورة بمجلة الفكر القانوني والسياسي، بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الأغواط، المجلد السابع، العدد الثاني لسنة 2023 .

05- فروخ سميرة، المحاكم التجارية المتخصصة – مستجدات الوساطة في المادة التجارية على ضوء القانون رقم 13-22 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، مقالة منشورة بمجلة العلوم القانونية والاجتماعية، بجامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد التاسع، العدد الثاني، جوان 2024، ص ص 684-695 .

06- مباركية بسمة، بلعسري فاطمية، القضاء التجاري في الجزائر بين المأمول والقانون، مقالة منشورة بمجلة الفكر القانوني والسياسي، بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الأغواط، المجلد السابع، العدد الأول 2023، ص ص 1179-1195 .

المداخلات:

- سردو محمد، المحاكم التجارية المتخصصة في مواجهة تطور المعاملات التجارية، مداخلة.

الرسائل العلمية:

مذكرات الماستر:

01- براغنة سباح، بولاحة شجاء، دور المحكمة التجارية المتخصصة في حماية الاقتصاد الوطني، مذكرة ماستر في القانون، بقسم الحقوق بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة 08 ماي 1945 بقالة، للسنة الجامعية 2023 / 2024 .

صافة خيرة

- 02- بورانة حياة، فدسي العلجة، إجراءات تسوية المنازعة التجارية وفقا لأحكام القانون 22-13 المعدل لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، مذكرة ماستر في الحقوق، بقسم الحقوق، بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل، للسنة الجامعية 2022/2023 .
- 03- ساسي حريزي، حسين شوشو، المحاكم التجارية المتخصصة في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق تخصص قانون أعمال، بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد البشير الإبراهيمي بـرج بوعريـرج، للسنة الجامعية 2023/2024 .
- 04- سـمادي حمزة/ العايب الشادلي، المحكمة التجارية المتخصصة، مذكرة ماستر في قانون الأعمال، بقسم الحقوق، بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، للسنة الجامعية 2024/2025 .
- 05 - لـول لندة، المحاكم التجارية المتخصصة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون خاص، بقسم الحقوق، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة عبد الحميد بن باديس، بمستغانم، للسنة الجامعية 2023/2024 .